بلاغة ترتيب الجملة العربية بين أوجه جوازها المتعددة وأثره على الأحكام

دراسة أصولية لغوية

أ.م.د. عبدالرحمن صالح لطيف

كلية القانون - جامعة الفلوجة

dr-abdulrahaman-sa-law@uofallujah.edu.iq

الملخص:

إنَّ فكرة البحث تقوم على تحليل تركيب الجملة وبلاغة ترتيبها بين اوجه جوازها المتعددة التي تفيد أحكاما عدة حوتها جملة النص وفق بلاغة ترتيب معين، حيث أن استقراء الجمل المكونة للنصوص وإفراد كل جملة، بين معطيات لغوية أفادها بلاغة ترتيب الجملة للدلالة على الحكم، وأن النصوص والتراكيب اللغوية التي تنشأ من تشكل الجمل، تعطي بمجموعها احكاماً ترافقية من حيث المدلول اللغوي والشرعي، ما جعل الوقوف عند ترتيب الجملة وبيان الأوجه البلاغية مفتاحاً للترجيح وحجة لبيان مقصد المتكلم، فالمتتبع لكلام العرب يجد أن مقصد المتكلم من سوقه لترتيب سياق جملة بوضع معين مع جواز وجوهها الأخرى، يتبادر لذهنه أن الترتيب هنا لا يخلوا من مقاصد تفهم معانيها وفق ترتيب أراده المتكلم، وقد ورد التشريع بصيغ جمل متنوعة فيها بلاغة ترتيب مقصودة، ومن خلال النظر في بلاغة ترتيب الجملة بوجه جاء الشرع به مع جواز غيره، لسبب اقتضاه المقام، كان له مزيد دراية في بيان مجمل الأحكام التي جاءت بها جمل النص وترجيح ما ورد الترتيب قاصدا إياه، وقد يشكل الترتيب على المتلمس للحكم، فينتقل إلى مرجحات خارجة عن النص أو العكس، فكان لدراسة نظم الجملة وطريقة تأليفها اهتماما واسعا من النحاة وأهل اللغة، لما في موضوعها من أهمية في فهم الخطاب ومعرفة الأحكام التي حوتها جمل النص.

الكلمات المفتاحية: (بلاغة ترتيب، الجملة العربية، دراسة أصولية لغوية).

The Rhetoric of Arranging the Arabic Sentence Between Its Multiple Permissibility and Its Effect on Rulings

A Linguistic Fundamentals Study

Dr. Abdulrahman Saleh Latif

College of Law - University of Fallujah

Abstract:

The idea of the research is based on analyzing the structure of the sentence and the eloquence of its arrangement among the multiple aspects of its permissibility that indicate several rulings contained in the text sentence according to the eloquence of a specific arrangement, as the induction of the sentences that make up the texts and the individualization of each sentence, between linguistic data that the eloquence of the arrangement of the sentence indicates the ruling, and that the texts and linguistic structures that arise from the formation of sentences, give together accompanying rulings in terms of linguistic and legal meaning, which made stopping at the arrangement of the sentence and clarifying the rhetorical aspects a key to preference and an argument to clarify the speaker's intent, as the follower of the speech of the Arabs finds that the speaker's intent from his presentation of arranging the context of a sentence in a specific position with the permissibility of its other aspects, it comes to his mind that the arrangement here is not devoid of purposes whose meanings are understood according to the arrangement intended by the speaker, and the legislation came in various sentence forms in which there is an intended eloquence of arrangement, and by looking into the eloquence of the arrangement of the sentence in a way that the law came with with the permissibility of others, for a reason required by the

situation, he had more knowledge in clarifying the general rulings that came in the sentences of the text and the preference of what The arrangement was mentioned intentionally, and the arrangement may be difficult for the seeker of the ruling, so he moves to preferences outside the text or vice versa. Therefore, studying the system of the sentence and the method of composing it was of wide interest to grammarians and linguists, due to the importance of its subject in understanding the discourse and knowing the rulings contained in the sentences of the text.

Keywords: (Rhetoric of arrangement, Arabic sentence, linguistic foundational study).

المقدمة:

الحمد لله الذي علم بالقلم، واكرم ذوي الابصار والهمم، وجعل اللسان فصيحا ناطقا عما في الفؤاد من الجمل، والصلاة والسلام على من أوتي جوامع الكلم، فحارت عقول الفصحاء في ادراك مكنونات الفاظ ما فهم، ورضي الله عن الآل والاصحاب ومن اقتدى بهم.

إن استقراء الجمل المكونة للنصوص وإفراد كل جملة بما حوت من معطيات لغوية من حيث الترتيب اللفظي للجملة ومن حيث الدلالة على الحكم، يبين أن النصوص والتراكيب اللغوية التي تنشأ من تشكل الجمل لتعطي بمجموعها احكاماً ترافقية من حيث المدلول اللغوي والمدلول الشرعي، ما جعل الوقوف عند ترتيب الجملة وبيان الأوجه البلاغية مفتاحاً للترجيح وحجة بيان لمقصد المتكلم، حيث نفهم من أن الخبر حاكم على المبتدأ من جهة الدلالة وبيان المراد كجملة: (زيد ذكي) فهي جملة مكونة من مبتدأ وخبر، حكم الخبر فيها على المبتدأ زيد بكونه ذكي والأمثلة في ذلك كثير.

فالمتتبع لكلام العرب يجد أن مقصد المتكلم من سوقه لترتيب سياق جملة بوضع معين مع جواز وجوهها الأخرى، يتبادر لذهنه أن الترتيب هنا لا يخلوا من مقاصد تفهم معانيها وفق تركيب وترتيب أراده المتكلم، وقد ورد التشريع بصيغ بلاغية وفق بلاغة ترتيب معين، كالإسناد والتقديم والتأخير والعطف، وهو ترتيب محتمل لجملة من الدلالات التي يتم الفصل بينها من خلال النظر في بلاغة ترتيب الجملة بوجه جاء الشرع به مع جواز غيره، لسبب اقتضاه المقام، كسياق الخطاب الذي يدخل في باب العناية والاهتمام الذي تتعدد أسبابه وأنواعه.

إن البحث في بلاغة ترتيب الجملة من أوجه جوازها المتعددة، له مزيد دراية في بيان مجمل الأحكام التي جاءت بها جمل النص وترجيح ما ورد الترتيب قاصدا إياه، وقد يشكل الترتيب على المتلمس للحكم، فينتقل إلى مرجحات خارجة عن النص أو العكس، فكان لدراسة نظم الجملة وطريقة تأليفها اهتماما واسعا من النحاة وأهل اللغة، لما في موضوعها من أهمية في فهم الخطاب ومعرفة الأحكام التي حوتها جمل النص.

إن مشكلة البحث تتلخص في ضرورة وحاجة المتتبع إلى استقراء صيغ الجمل الواردة في النصوص؛ وذلك لبيان الحكم المستفاد من بلاغة ترتيبها وبيان حكمها وفق مراد المتكلم، حيث أن أنواع الجمل وأقسامها كثيرة، وكذلك أوجه جوازها واعرابها، فالدراسة تركز على تتبع تعدد الأوجه ومراعاة مقصد المتكلم من وجه خصه بلفظه دون غيره مع جوازه، فهي محاولة لتتبع أحكام ثبتت وفق ترتيب بلاغي معين جاءت به جمل النص لتدل عليه، وكذلك ما ثبت بأوجه إعرابها المتعددة، وقد دأب النحاة والأصوليون والبلاغيون على مراعاة ترتيب الجملة من تقديم وتأخير وحذف وتقدير وعطف ونسخ وغير ذلك مما عند النحاة من اصطلاحات، لكن لم تأخذ تلك المسائل شكل دراسة مستقلة بل عبارة عن مسائل في كتب النحو والتفسير والأصول والبلاغة.

إن هذا الجهد يعد محاولة لاستجلاء تلك المفاهيم وفق بحث علمي يجمع امثلتها التطبيقية بناء على استقراء الجمل التي افادة مسائلا وفق بلاغة ترتيبها، مع جواز اوجه اخرى من حيث الصياغة والاعراب، هذا جهد المقل فإن وفقت فيه فمن الله تعالى المنة والفضل هو نعم المولى ونعم المعين.

المبحث الاول

ترتيب سياق الجملة واستعمالاتها

بين اوجه جوازها المتعدد عند الأصوليين والنحاة

المطلب الأول

بنية الجملة وترتيب سياقها

إن ترتيب الجملة له سياق لغوي ونحوي، جرى به العرف عند واضع اللغة، حيث تباينت طرق نشأتها لتعدد لغات العرب، فقد اتسمت اللغة العربية بكثرة جذور معاني كلماتها، وتعدد نسق جملها، وقد تنازع النحويون بين مصطلحات اصطلحوا عليها كالتمام والنقصان، ولكل فريق منهم له معنى في اصطلاحه عن الآخر، ومن خلال استقراء بلاغة ترتيب الجمل المكونة للنصوص تبين جواز اكثر من وجه نحوي لترتيبها، حيث أن قصد المتكلم ترتيبا بعينه جعل المراد من ذلك الترتيب لسياق الجملة مزيد حجة في القصد والمعنى الذي اراده المتكلم.

فمعنى المصطلحين النحويين التمام، والنقصان، أنه قد ترد جملة تامة تفيد معنى سيقت لأجله، أو ترد جملة ناقصة لعبارة مقدرة او حذفت لوجه بلاغي معين، كما هو الحال في الاقتضاء حيث تقدير المحذوف من الجملة ليعرف معناها وما افادته من أحكام.

فتنوعت الجمل بين التمام والنقصان، والحذف والتقدير والتقديم والتأخير، ولكل من هذه المصطلحات مزية تخصها من حيث ارادة المتكلم لمعنى دل عليه ترتيب الجملة من بين اوجه جوازها المتعددة، فكانت للجمل انواع كثيرة كالجملة الفعلية والاسمية والانشائية والخبرية وما دخل عليه ناسخ او غير ذلك مما ورد من صيغ الجمل وانواعها.

إنَّ تعدد مسميات الجمل حسب ترتيبها من حيث الابتداء والصيغة يعطيها بعدا تفسيريا لمراد المتكلم ومقصده، فكثرة الأنواع التي مسماها ترتيب الجمل يجعل لمراد المتكلم سمة بلاغية تتمثل بالحذف بغية الاختصار او تقديم لبيان الاختصاص، ما يعطي ترتيب سياق الجملة أهمية في بيان المراد، فقد يكون الحكم ثابتا في الأصل ثم يطرأ عليه تغيير بدخول ناسخ ككان وأخواتها التي ينبغي النظر إليها من نواحٍ ثلاث على الترتيب من حيث عددها، وشروطها، وصورها، وهي ثلاثة عشر فعلا، فمعنى كان: هي لاتِّصاف الاسم بالخبر في الماضي، فنقول: كان الحفلُ رائعًا، وكانت الليلةُ ممتعةً، أما معنى أمسى: فهي لاتّصاف الاسم بالخبر مساء، تقول: أمسى الجوُّ منعشًا، وأمست الرياحُ رخاءً.

المسألة الأولى: إن من أمثلة ترتيب الجملة مع كان واخواتها الأفعال الناقصة من اوجه جوازها، كجمل: كان الضَّباب كثيفًا، وصارت الرّؤيةُ متعذرةً، والترتيب على الأصل: كان كثيفًا الضبابُ، وصارت متَعذِّرةً الرؤيةُ، فالخبر متوسط بين الفعل الناسخ والاسم، كثيفا كان الضبابُ، متعذرةً صارت الرّؤيةُ، هنا تقدم الخبر على الفعل الناسخ والاسم، فالترتيب في جملة كان وأخواتها يأتي على صور منها: أن يكون الترتيب على الأصل، فيأتي على النحو التالي: الفعل الناسخ ثم الاسم ثم الخبر، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[١]، فقد جاء الترتيب موافقا للأصل، لبيان الكون قديم بلا ابتداء وإخبار بلا انتهاء، وهي صفة أزلية سيق ترتيب الجملة لأثباتها في العقول وإفهامها.

ومنها أيضا: أن يتوسط الخبر بين الفعل الناسخ والاسم، فيأتي الترتيب على النحو التالي: الفعل الناسخ ثم الخبر ثم الاسم[٢]، ومن ذلك قوله تعال: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[٣]، **وجه الدلالة**[٤]: وفق الأوجه الاعرابية هي أن لفظ نصر اسم كان، وخبرها حقاً، ولو كان في غير القرآن لجاز رفع حقّ ونصب نصر، لأن حقّا وإن كان نكرة فعرف بعلينا، ولجاز رفعهما على أن تضمر في كان والخبر في الجملة[٥]، فحقًا خبر كان ونصر اسمها ويجوز أن تضمر في كان اسمها، وترفع نصرا بالابتداء، وعلينا الخبر والجملة خبر كان، ويجوز في الكلام رفع حق على اسم

كان؛ لأنه قد وصف بالإضافة الى شبه الجملة علينا، وتنصب نصرا على خبر كان، ويجوز رفعهما جميعا على الابتداء والخبر، وتضمر في كان، والجملة خبر كان[٦]، اسم كان المؤخر المضاف إلى المؤمنين والجملة معطوفة على ما قبلها[٧].

إنَّ دلالة ترتيب جملة قوله تعالى: وكان حقا علينا نصر المؤمنين، فيه اختصاص بشرى للنبي وامته بنصر وظفر، حيث أخبر أنهم نصروا بأولئك المؤمنين ممن كان قبلهم حيث دل السياق علية، وفي لفظ حقا مبالغة في الحتم والوقوع، وبيان منزلة المؤمنين وكرامتهم بذكر فضل سبق الإيمان، ما جعلهم مؤهلين مستحقين للنصر وللظفر على أعداء دينهم، وظاهر الجملة أن خبر كان لفظ حقا، وسمها جملة نصر المؤمنين، وأُخِّرَ لكون ما تعلق به فاصل لبيان وجه بلاغي اشار الى اهتمام السياق بالجزاء والعطاء، حيث محط فوائد الترتيب لوجه اقتضاه المقام، فقدم الخبر حقا اهتماما[٨]، وقد وقف بعض القراء على حقا، لتصبح بمعنى: وكان الانتقام منهم حقا، فألحقه بحكم ما تقدم من جملة النص، ثم استأنف جملة: علينا نصر المؤمنين، فاختص نصر المؤمنين بعون الله تعالى بدليل: ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [٩]، وقدم لفظ (حقا) لمقام العناية والرعاية والاهتمام [١٠].

المسألة الثانية: بلاغة ترتيب الجملة بعد إن وأخواتها، حيث لها مزية مغايرة عن كان واخواتها، وذلك لاختلاف معانيها، حيث أن هذه الحروف: (إنَّ، أنَّ، كأنَّ، لكنَّ، لَيْتَ، لَعَلَّ) تنصب المبتدأ بعدها وترفع الخبر، وهي حروف لا أفعال، كالأثر الوارد: (إنّ البِرَّ شيءٌ هَيِّن، وجهٌ طليقٌ وكلامٌ ليِّن)[١١]، فكلمة (البر)[١٢] مبتدأ منصوب بعد (إنَّ) وكلمة (شيء) خبرها مرفوع، فالمعاني التي تدل عليها بغيرها في سياق جملتها هي: إنّ تفيد التوكيد، ومعناه توكيد نسبة الخبر للاسم، حيث تفيد تثبيته في الذهن وتقويته، ويعبر عنها المعربون بقولهم: (إنَّ) حرف توكيد ناسخ ينصب الاسم ويرفع الخبر، كجملة: إنَّ العدلَ أساسُ النظام، وإن الرحمةَ أساس التَّعاطف[١٣].

فترتيب الجملة بعد هذه الحروف، يأتي على الأصل، كجملة: إنّ التَّعَفُّفَ ثروة الفقير، وهو صحيح خلافا لجملة: إنَّ ثروةُ الفقير التَّعَفُّفَ، حيث توسط الخبر، وهو ترتيب خاطئ، وكذلك جملة: (ثروةُ الفقيرِ إنَّ التَّعَفُّفَ)، خطأ لتقدم الخبر، إذ أن الأصل أن تجيء جملة المبتدأ والخبر بعد هذه الحروف على الترتيب الأصلي، وهو الحرف الناسخ يأتي بعده الاسم ثم الخبر، فلا يصح توسط الخبر بين هذه الحروف وبين الاسم، كما لا يصح أن يتقدم على الحروف الناسخة من باب أولى.

وليعلم أن هناك فرق بين ترتيب الجملة بعد هذه الحروف وبين ترتيبها مع كان وأخواتها فهنا لا يصح التصرف في الخبر بالتوسط أو التقدم، بل يبقى دائمًا متأخرًا عن الاسم، أما مع كان وأخواتها، فيصح التصرف فيه بالتوسط أو

التقدم، حيث أن الفرق بينهما أن الأفعال أمكن في العمل من الحروف، فكانت أحْمل؛ لأن يُتصرف في معمولها[١٤]، وهذا تعليل لا قيمة له في دراسة اللغة، وإن كان يثبت الفكرة في الذهن؛ لأن الأساس في كل ذلك هو استعمال اللغة نفسها، لكن يستدرك على هذا ما إذا كان الخبر ظرفًا أو جارا ومجرورا شبه جملة، فإنه يصح حينئذٍ توسطه بين هذه الحروف وبين الاسم، ومن ذلك الأثر الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله: (إن من البيان سحرا، وإن من الشعر حكما)[١٥]، وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾[١٦]، وقوله تعالى:﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ﴾ [١٧].

وجه الدلالة: عندما توسط الحرف بين الناسخ ومعموله افاد سبق الحرف المرافقة، كما في دخول لفظ مع، أي: أن كل عسر يمر يرافقه يسر وفيه أمل في الصبر ومجاوزة اوقات العسر بتأمل اليسر، ويشمل هذا أيضا معمول الخبر وذلك: بأن يكون اسما يشبه الفعل وله مفعول، حيث يصح أيضًا أن يتوسط بين هذه الحروف وبين الاسم والخبر[١٨]، فذكر لفظ العسر معرف بال مع تكرار ذكره، جاء لأثبات معنى: إنَّ مع العسر يسرين، بدليل الأثر الوارد: (لا يغلب عسر يسرين)[١٩]، حيث أنهم كانوا في ضيق شديد، فأعلمهم الله أنهم سيوسرون وسيُفتح عليهم، وأبدلهم بالعسر اليسر وقيل: لو دخل العسر جحراً لدخل اليسر عليه[٢٠].

إن من اوجه تصريف لفظ العسر سكون السين في جميع الألفاظ الوارد في الآية، وقرأها البعض بالضم[٢١]، والخلاف قائم هل هو أصل، أو مثقل من المسكن، فالألف واللام في لفظ (العسر) الأول للدلالة على الجنس، وفي اللفظ الثاني للعهد[٢٢]، وتعليل ذلك: أنّ العرب إذا أتت باسم ثم أعادته مع الألف واللام كان هو الأول، كجملة: جاء رجلٌ فأكرمتُ الرجل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلًا ﴾[٢٣].

وجه الدلالة: أنه لو أعيد ذكر اللفظ بغير ألف ولام كان غير الأول، ولما أعاد ذكر لفظ اليسر لم يقرنه بأل، ليدل على أنه غير الأول، فلم يعد ذكره مقروناً بأل، بدليل: لن يغلب عسر يسرين، ومبناه قوة الرجاء، وأنَّ وعد الله تعالى محمول على أوفى وأبلغ ما يحتمله اللفظ، ومن قال باحتماله فللتوكيد بالتكرار، بدليل تكرار ذكر الجزاء: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [٢٤]، **وجه الدلالة:** أن التكرار سيق لتثبيت المعنى في نفس المخاطب وزجره، ففي جملة (جاء زيد زيد) توكيد بتكرار ذكر اللفظ، فذكر لفظ العسر في البدء أنه مردف بيسر لا محالة، وتكراره بالذكر بنفس اللفظ استأنف أن العسر متبوع بيسر، وعلى تقدير الاستئناف هما يسران يتبعان عسر واحد دل عليه بلاغة ترتيب الجملة[٢٥].

وهذا الحمل على ما ثبت من تحليل النص وبيان مدلول لفظه، حيث تبين ان العسر واحد؛ لأنه محمول على قصد عهد العسر الذي كانوا فيه؛ فهو في الحكم حكم لفظ (زيد) من جملة: (إنَّ مع زيد مالاً، إنَّ مع زيد مالاً)، أو أن اللفظ محمول للدلالة على الجنس، إذ أن لفظ اليسر سياق نكرة تناول بعض مدلول الجنس، أما إذا كان اللفظ مستأنفاً غير مكرر، فقد دل على غير ما ذكر من مدلوله الأول دون إشكال، فالعسر في الموضعين واحد؛ لأن الألف واللام توجب تكرير الأول، بخلاف لفظ (يُسْراً) في الموضعين فاثنان، لأن النكرة إذا اقترنت بالضمير أو بأل أفادة التكرار، بدليل: لن يغلب عسر يسرين، وأن حُذف المضاف في سياق الانقضاء[٢٦].

وقد ثبت إنَّ دلالة للفظ مع لمصاحبة، قد تأتي بمعنى بعد وهو وجه بعيد الاحتمال عن الدلالة هنا؛ لأنها من سياق بيان الرعاية والاهتمام، فاستعمال لفظ مع جاء للدلالة على المصاحبة، وهي غالبا تأتي بين منسجمين متوائمين، فما معنى اصطحاب اليسر والعسر وهما مختلفين؟ **يجاب عليه:** أن الله تعالى أراد أن يجزيهم بيسر يُصيبُهم بعد العسر الذي كانوا فيه بزمان قريب، فقرب اليسر المترقب حتى جعله كأنه مقارن للعسر، وهو أسلوب في الهام القلوب وتسلية عن الحال ومزيد قوة في المآل، ومعنى التنكير في الآية التفخيمُ بمعنى: إن مع العسر يسراً عظيماً، كأنه قصد باليسرين ما في قوله يسراً من معنى التفخيم، فتأوله بيسر الدارين وذلك يسران في الحقيقة[٢٧]، أما العسر ففي الموضعين واحد؛ لأن الألف واللام توجب تكرير الأول، وأما يسرا في الموضعين فاثنان، لأنّ النكرة إذا أريد تكريرها جيء بضميرها أو بالألف واللام، ومن هنا قيل: لن يغلب عسر يسرين[٢٨].

ومن الشواهد على ترتيب جملة الحرف المشبه بالفعل من حيث التقديم والتأخير وتعلق الظرف وحكمه، قول الشاعر: فلا تَلْحَنِي فيها فإنّ بحبّها ... أخاك مصابُ القلبِ جَمٌّ بَلَابِلُه[٢٩]، حيث ورد لفظ (أخاك) اسم إنّ، و(مصابُ) خبرها، وشبه الجملة (بحبها) معمول للخبر؛ لأن الخبر اسم مفعول، وقد توسط الجار والمجرور بينها وبين الاسم والخبر، فالشاهد فيه رفع مصاب على الخبر وإلغاء المجرور؛ لأنه من صلة الخبر ومن تمامه ولا يكون مستقرا للآخر ولا خبرا عنه، أَلا ترى أَنه قد جاء: (فَلَا تلحني فِيهَا) ففصل بقوله: بحبها بين إن واسمها، ولو كان مكان الظرف غيره لم يجز ذلك، فالظرف متعلق بالخبر، كجملة: إن أخاك مصاب القلب بحبها، وقد يرد تساؤل: لم لا يكون المحذوف في التقدير مؤخرا؟ كجملة: (إن في الدار زيدا) وهو وجه غير مسقط لحكم متعلق الظرف، **يجاب عليه:** ان سمة هذه الحروف تدخل على الاسم وتأخذ الصدارة في ترتيب الجملة فهي أمكن معنى في الدخول على الاسم دون شبه الجملة مع جواز وجه وروده[٣٠].

وقد تكف عن العمل، فينبغي التنبه إلى أن هذه الحروف الناسخة ترد في الكلام العربي، ولها مع جملتها وجهان، **الأول:** أنها تدخل على الجملة الاسمية، و**الثاني:** أن الاسم بعدها منصوب والخبر مرفوع، كجملة: إن الاستقامةَ طريقُ النجاةِ، وإن الانحرافَ طريقُ الهلاك فليت الناس يفهمون، ويتحقق في هذه العبارة ما سبق ذكره من خواص هذه الحروف، ومعنى الكف عن العمل وجود حاجز بين هذه الحروف وبين الجملة التي تليها، يقف فاصلا بينهما هو (ما) الزائدة ويترتب على وجوده زوال الخاصيتين السابقتين في جملة هذه الحروف، وحينئذ لا تختص بالجملة الاسمية، بل يصح أن يأتي بعدها أيضًا الجملة الفعلية، ولا ينصب بعدها الاسم ولا يرفع الخبر، بل تعود الجملة ثانية إلى أصلها مبتدأ وخبر، كجملة: إنما الحقُّ قوةٌ من الله، حيث كُفت إن بالحرف ما[٣١].

إنَّ ترتيب الجملة بعد هذه الحروف مع مقارنته بترتيبها مع (كان) يعطينا احاطة في التصور، بين اثر الحرف المشبه بالفعل عند دخوله على الجملة وبين الأفعال الناقصة، ليكون الامر بين تأكيد أو تحقيق بين الساقين؛ لأن الفعل أمكن من الحرف فاخذ مزية الفعل هنا؛ لأنه مشبه به، وقد يكون في كفها عن العمل أثر وتغير في الأوجه الإعرابية وسياق ترتيب الجملة بعدها، وهي متنوعة حسب مجيء شكل الحرف المشبه هنا، بين تخفيف النون المشددة للحروف الأربعة أو تشديدها كـ(إنَّ، أنَّ، كأنَّ، لكنَّ) وما تختص به إن من الأحكام له صورة مغايرة عن المشددة؛ لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، ويكون المعنى مغايرا عند دخول لام الابتداء في جملتها، كما يؤثر في المعنى الذي تفيد كسر همزتها وفتحها وهو محمول على جواز الوجهين.

فجواز الوجهين نابع من تعدد وجوه ترتيب الجملة وفق صحة دلالتها على المعنى الذي يثبت حالاً أو وصفا معيناً، دل عليه سياق اللفظ، حيث أن النهج السياقي الوصفي يبحث في عموم الاستعمال اللغوي للألفاظ، عند المخاطَب وزمانه ومكانه، فهو يقوم على أساس وصف اللغة، أو اللهجة في مستوياتها المختلفة، من ناحية الصوت، والمقطع، والبنية، واللفظ والتركيب والدلالة، كلا أو جزءاً، لتعرض واقعا جرى اللسان به وفق اتجاه لغوي معلل، فالترتيب قائم على الدراسات الصوتية أو الصرفية أو التراكيب اللغوية أو المعاني الدلالية، التي افادة مقصود الخطاب ومفهومه[٣٢].

المطلب الثاني

أنواع الجمل ودلالتها على المعنى وتعليل ورودها

أولاً: أنواع الجمل: إن أنواع الجمل عند النحاة هي الاسمية والفعلية، والخبرية والإنشائية، والتي لها محل والتي ليس لها محل، والجملة المحكية، وتتألف الجمل عند النحاة من ركنين اساسين وفضلة، فالركنين هما المسند والمسند

إليه وهما عمدة الكلام، ولا يكون المسند إليه إلا اسما، أما المسند فيكون اسما وفعلاً حيث ان الفعل لا يكون إلا مسنداً دائماً، وبناء عليه يكون أصل الكلام من (اسم واسم) أو من (فعل واسم)، حيث يتناوب الاسم والفعل على صدارة الجملة اسمية كانت أو فعلية، كجملة (أخوك قادم) تقدم الاسم فيها وجملة (يقدم اخوك) تقدم الفعل فيها، والأصل في الجملة التي مسندها اسم أنْ يتقدم المسند إلية كجملة (أخوك قادم) ولا يتقدم المسند إلا لسبب، ويستثنى من ذلك الوصف الذي اكتفى بمرفوعه كجملة (أقائم الرجلان) واسم الفعل وفاعله كجملة(هيهات الفشل) فلا يصح تقديم المسند إليه فيهما(٣٣).

أما في الجملة الفعلية فالأصل أن يتقدم الفعل فيها ولا يتقدم المسند إليه إلا لسبب، فإن قدم الفعل أو الاسم فهو جريا على الأصل(٣٤) مع وجود سبب اقتضاه المقام، لترتيب الجملة بناء على التقديم والتأخير من باب العناية والاهتمام الذي تتعدد أسبابه وأنواعه(٣٥).

فالكلام عند النحاة ما يكون له أصل ثم يتسع فيه(٣٦)، ومن الاتساع التقديم والتأخير الذي هو خلاف الأصل مع ثبوته وجوازه، لكن ما صُرِفَ الترتيب عن الأصل إلا سبب اقتضاه معنى بلاغي اراد المتكلم افهامه، من خلال بلاغة ترتيب الجملة وفق سياق معين مع جواز غيره، كما في تقديم الخبر، حيث ان الاصل تأخيره(٣٧)، كما في قول الناظم: والأصل في الاخبار ان تؤخرا(٣٨).

تنقسم الجملة من حيث عدد المفردات كبرى صغرى، ومن حيث الدلالة خبرية وإنشائية، ومن حيث الاشتغال لها محل وليس لها محل، ومن حيث الصياغة المحكية.

ثانياً: دلالتها على المعنى: لكل سياق مزية ترتيب وافادة معنى، فحين ترد الجملة وفق سياق معين من حذف وتقدير وتقديم وتأخير ونوع صياغة فهي تفيد مفهوما مقصودا لدى المتكلم، ومنها ما يحتمل الخبر والانشاء كجملة: عافاك الله، وجملة: رزقك الله، فهي تحتمل الدعاء والإخبار، أما جملة: بعت واشتريت، فإن حمل لفظها على معنى العقد كان إنشاء وإلا كان خبرا، فمن الجمل ما يحتمل الإنشائية والخبرية حيث اختلاف الحكم باختلاف التقدير، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾(٣٩)، **وجه الدلالة:** أن جملة أنعم الله عليهما، اعتراضية تحتمل الدعاء، وتحتمل الإخبار(٤٠).

ومن ذلك ايضا قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ (٤١)، **وجه الدلالة:** أن جملة حصرت صدورهم جملة خبرية عند جهور النحاة، وعند المبرد إنشائية بمعنى الدعاء، وهي بين احتمال الوجهين مختلفة الحكمين في

الدلالة عل المعنى، فإذا ذكر الفعل كانت الجملة خبرية وإذا حذف كانت انشائية، فيكون المصدر والفعل متعاقبين على معنى الجملة وحكمها وفق سياق اللفظ ومقصد المتكلم(٤٢).

ثالثا: علة ورودها: هي عملية ربط السبب المقتضي لسياق نوع الجملة وعلة ما افاده الترتيب من حكم اراده المتكلم، وقد يكون التعليل مبني على دلالة اللفظ وهي فهم السامع أو على الدلالة باللفظ وهي قصد المتكلم، فتعليل الورود يتوقف عند ظاهرة التأثر بين اللهجات الصحيحة المسموعة من العرب، حيث آلت بالفصحى إلى تنوع الخصائص، والتماثل في سمات ألفاظها وملامح تراكيبها(٤٣).

إن مراعاة بلاغة ترتيب الجملة وتعليل ورودها يعطي مزيدا من المعاني الدالة على الحكم، وفق تعدد الوجه اللغوي لتركيب الجمل بين أوجه الجواز المتعددة، لعطي على اختلاف اللغات العربية دقة في اختيار نظم بعينه دون غيره، لتلتقي وتتقارب مفردات الجملة دون تنافر في اللفظ والمعنى، فتلك روافد انهار تجري رخاء في مسالكها، ثم تبلغ باطمئنانٍ إلى الجريان في نهر غزير حملها إلى دليل لا يضل ولا ينسى، وهو تعليلٌ غاية في الدقة، حيث يؤتي اللفظ ثمرته ومبتغاه(٤٤).

المبحث الثاني

أثر بلاغة ترتيب الجملة عند الاصوليين في استنباط الحكم

المطلب الأول

أثر بلاغة ترتيب الجملة والأوجه الاعرابية في الدلالة على الحكم

إنَّ نوع الجملة واختصاصها وفق ترتيب وسياق الفاظ معين، منح الجملة أوجه دلالات محتملة، لتكون أكثر شمولاً لمدلول المعنى الذي احتمله لفظها، فالجملة العربية منقسمة بين قوة الدلالة على المعنى وبين ضعفها، فيرد التساؤل هنا أي الجمل أقوى دلالة في معرض الخطاب، وكيف جاء ترتيب الجمل للدلالة على الأحكام؟ بناء على استعمال الانواع والاقسام، لمزية اتسم بها ترتيب دون غيره لقوته في الدلالة على الأحكام، وهذا مزيد دراية وقوة حجة يأتي عن استقراء تام لجمل النصوص الواردة في بيان الأحكام، ومظان ذلك كتب التفسير والبيان وكتب إعراب القرآن، حيث تناولت بغزير علم فيها ما جادت به اوجه النص من دلالات افادة بتنوعها عدة احكام.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾(٤٥)، فيه أسلوب بيان مخالف للوجه الإعرابي من قوله: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ (٤٦)، **وجه الدلالة:** إن أسلوبي الخطاب مختلفين، مع تطابق ظاهر اللفظين، والحكمة من ذلك أن سياقات

النصوص ترد بألفاظ متحدة المعنى من وجه ومتعددة الدلالة من وجه آخر، وأن الأوجه الإعرابية فيها مختلفة، لأن القرآن أنزل للناس كافة، حيث اشتهرت لغات عدة قبل نزول القرآن والتي منها لغة تميم ولغة الحجاز وغيرها، والخلاف بينهما في الكلمات التي شملت حروفا متماثلة مضعفة، ككلمة: يَرْتَدَّ، حيث فيها دالان وأصلها: يرتدد، ويرتد في توالي امثال وهي ثقيلة يصعب نطقها على اللسان، فصار اللفظ إلى ادغام متوالي الامثال عند الناطقين باللسان، فكان لزوما أن يسكن الحرف الأول من المثلين، حيث أن الفرض في حرف الدال الثانية ساكنة؛ لدخول مَنْ الشرطية الجازمة، والدال الأولى أصلها بالكسر، فوجب الإدغام(٤٧).

وبما أنَّ الحرفين الساكنين لا يلتقيان لكراهة توالي الامثال، ورد الحرف الأول ساكنا؛ لأنه في الإدغام ضرورة، أما الحرف الآخر الساكن فطارئ الورود فيتصرف فيه، فيحرك بالفتحة لمنع توالي الساكنين، فليفظ من يرتد، بالفتح، وقد يرد التساؤل: كيف يأتي القرآن بلفظ يرتد منصوبا بالفتحة؟ **يجاب عليه:** إنها ليست فتحة نصب والسائل يفهم أن مَن إما اسم موصول، وإمَّا هي مَن الشرطية، فلو كانت اسماً موصولاً؛ لكان القول من يرتدُ بالضم وإن كانت مَن الشرطية لجاءت بالتسكين؛ لأن ما قبلها جاء ساكناً للإدغام بإبدال السكون فتحة وهي فتحة جيء بها للتخلص من التقاء الساكنين(٤٨).

وهذا تعليل ثابت بآية البقرة التي قال فيها الحق: ومن يرتدد، بدليل عطف فيمت بالجزم على يرتدد، أما السبب في أن جواب الشرط واضحٌ في آية المائدة أنه لم يأت فعل جوابي أو عطف، وجواب الشرط: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ (٤٩)، ويدل على ذلك دخول الفاء على كلمة سوف لكن لو كان الحق قد قال: من يرتد منكم عن دينه يأت الله بقوم يحبهم ويحبونه، كان يمكن الفهم بسرعة أن مَن شرطية؛ لأن لفظ يأت جاء مجزوما بحذف آخره، ومن هنا يتضح أن الفتحة في يرتد وردت لمنع التقاء الساكنين، فتنوع نسق ترتيب جملة النص، على اختلاف أوجه جوازها جعل لها شمولية في الدلالة على معانيها المستفادة من تعدد اوجه أعرابها(٥٠).

إن بيان نصوص القرآن في الدلالة على الاحكام، ورد على أوسع نطاق دلت عليه معاني اللفظ، وبلاغة الترتيب ومقاصد التنزيل، وبالتعرف على المقاصد الدلالية والبلاغية في ترتيب الجمل، في استنباط الأحكام الشّرعية وفق المعنى الأوسع لمدلول اللفظ على الأحكام، حيث يشمل الثوابت العقدية والأوامر التعبدية، وانظمة الحياة في فقه التعاملات والعبر والعظات والأخلاق والآداب، وغيرها من المقاصد العامة، فالنصوص الواردة بالسان العربي تمتاز ببيان معاني مفرداتها بيانا واضحا وافيا، وذلك من خلال معرفة الأوجه البلاغية والإعرابية، التي تعطي اللفظ مزية الدلالة على أكثر من حكم احتمله سياق الجملة وترتيب مفرداتها.

فالبيان مقصود كل نص للدلالة على حكم سيق لأجله، بعبارته الشاملة الدالة على المعنى المراد، بإيضاح معانيه ودفع ظاهر الغموض فيه، وذلك بتوظيف دلالات الألفاظ وقواعد التفسير وأسباب النزول، للكشف عن احتمالات اللفظ ومقتضاه، فالألفاظ والجمل قد انتظمت ببلاغة ترتيب، لحمل أوجه إعرابية ضرورية للبيان واستقامة اللسان، فإيراد أوجه دلالات الألفاظ المنتظمة بجملة النص، قد كوّن موضوعا يهدف الى نشر العلوم المعرفية، بعبارة وأسلوب واضح ومتّزن، لا إشكال فيه ولا غموض(٥١).

المطلب الثاني

اثر بلاغة ترتيب الجملة والأوجه الاعرابية في نشوء الحكم

إن نشوء الحكم واستنباطه من جملة الخطاب، قد يكون على وفق دلالة اللفظ وهي إفهام السامع، أو الدلالة باللفظ وهي مقصود المتكلم، وبينهما فرق أفادته الصيغة وبلاغة ترتيب الجملة لبيان المفهوم أو المقصود، ومن هنا ينشأ الحكم بين اجتهاد مبني على الفهم الدقيق لدلالة اللفظ، أو على المقصود من سياقه وبلاغة ترتيب جملة نصوصه.

فالحكم الوارد في أية الوضوء بين الغسل والمسح، نشأ متعددا بناء على بلاغة ترتيب توالي المعطوف، كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (٥٢).

وجه الدلالة: أن جملة إذا قمتم بمعنى: إذا أردتم، ولو لم يكن معناها ذلك لم يكن لذكرها فائدة وهو مستبعد بحق كتاب الله سبحانه، فالآية وفق وجهها تقتضى الترتيب؛ لأن الفاء في صيغة الأمر فاغسلوا، تقتضي ترتيب غسل الوجه عند القيام الى الصلاة، فإذا ثبت ترتيب غسل الوجه ثبت في غيره؛ لأنه لم يفصله شيء عن سياق نسقه، وهو قول غير مسلم به؛ فالفاء وإن كانت تقتضي الترتيب فإن مقتضاه الجملة لا الجزء، حيث لم يقتضي ترتيب الأعضاء والمأمور بغسلها بعضاً على بعض، وإن ترتيب غسل الاعضاء ثبت بمقتضى دليل قوله عليه الصلاة والسلام: (نبدأُ بما بدأ الله به)(٥٣)، وفعله الوضوء هو بيان لمقتضى جملة النص، بدليل قوله: (هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به)(٥٤)، فالمرفقان داخلان في حد الغسل بدليل الأثار الواردة من فعله عليه الصلاة والسلام، أما ظاهر الآية فيقتضي مسح القدمين، خلافا لما ثبت من الأثار الواردة كونها مبينة أو مخصصة للنصوص، سواء قرئ اللفظ بالنصب أو بالجر، فإذا نُصِبَ اللفظ كان اشبه بجملة: مررت بزيد وعمرواً، وظاهر أول الآية أن مقتضى الطهارة لكل صلاة هي الطهارة العينية، لكن لما اختص الحال بالرخصة نُقل الحكم الى الطهارة الحكمية، فاشترط في البدل وهو التيمم بقوله

تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ﴾[٥٥].

وجه الدلالة: أن حكم الغسل مشدد في الجنابة مخفف في الوضوء، كالمضمضة والاستنشاق والتكرار، فعلى الوجوب في الغسل وعلى الندب في الوضوء[٥٦]، وقد عُلم أن ذلك شرط في المبدل منه وهو الوضوء[٥٧]، وأن الإجماع[٥٨] قائم على وجوب الوضوء بعد الحدث وندب اذا لم يحدث[٥٩]، بدليل أنه عليه الصلاة والسلام كان يتوضأ لكل صلاة، حيث مسح على خفيه يوم فتح مكة وصلى الصلوات بوضوء واحد، فسئل عن ذلك: فأجاب: (عمداً فعلت)[٦٠].

ويستدل بقراءة (وَأَرْجُلَكُمْ) بالنصب، أن حكم اللفظ معطوف على المغسول، حيث دخل ترتيب الجملة وفق وجهها النحوي، للدلالة على الحكم وهو الغسل، أما قراءة (وَأَرْجُلِكُمْ) بالخفض، فلا يصح إلا أن يكون الحكم معطوفا على المسح، لعدم جواز الفصل عند العطف؛ لأنه مشكلٌ موهم في البيان، وبناء على اختلاف القراءات تعدد الحكم المستفاد من بلاغة ترتيب جملة النص، فمن قرأ بالنصب جعل العامل: فاغسلوا، وبنى على أن الفرض في الرجلين الغسل دون المسح[٦١]، فالغاسل ماسح غاسل فقد جمع الفرضين، فتبين أن الماسح لا يأتي إلا بأحد الفعلين فترجح الاشمل منهما، وهو الغسل وذكر اليدين الى المرفقين والرجلين الى الكعبين، فقد ربط حد غسل الرجلين بالكعبين وربط حد اليدين بالمرفقين خلافا لحكم المسح إذ لا دلالة لمعنى ذكر الكعبين فيه[٦٢]، أما قراءة الخفض فوردت للمجاورة، حيث أنها موجبة لأن يتبع اللفظ تشكيل سابقه بناء على مقتضى ظاهر العطف[٦٣].

وهناك من جوز الفصل بين اللفظ بتقديم وسياق عطف نسق ليحمل حكمه، دون ما يليه من اللفظ ويلحق بإعراب تابعه، فقراءة (وَأَرْجُلَكُمْ) حمل غسل الأرجل على غسل الوجه وقد قطع بينهما ذكر مسح الرأس بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾[٦٤]، فقد فتح النون ورده بعد واو النسق على أول الكلام[٦٥]، وقد يتوهم وقوع التعارض من حيث الظاهر على ما تحمل القراءات من خلاف دل عليه كل وجه منها في اثبات الحكم استنباطا[٦٦]، وهو ليس كذلك حيث أن الفاظ اللغة متشعبة الجذور وغزيرة المعاني، فكان لكل مبنى منها جملة معنى، وحين يصح اثبات اللفظ ورودا صح أثره دلالة، وهي منقسمة بين القطعية والظنية، فاذا تعدد شكل اللفظ ترتيبا وسياقا واعرابا، احتمل فيصار الى الترجيح بين المحتملات[٦٧].

وتقدير مقتضى جملة (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين وامسحوا برؤوسكم) على التقديم والتأخير مجرورا بالعطف على الرؤوس؛ لأن الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها

فكانت مظنة للإسراف المنهي عنه فعطفت على الممسوح لا لتمسح، وانما دلالة اشارة على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها، وحد الغاية إلى الكعبين منع ظن جواز مسحها؛ إذ لم تذكر للمسح غاية، وإن وردت مجرورة لجواز وجه لغوي، أمر بغسلها، لأنها أكثر ما يلامس النجاسات(٦٨)، ونلحظ أن في الآية تقدير اقتضاء محذوف وهو: إذا قمتم إلى الصلاة محدثين؛ لأنه لا يجب الوضوء إلا على المحدث، بدليل بقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾(٦٩)، وكأن السياق على تقدير اقتضاء: إن كنتم محدثين الحدث الأصغر فاغسلوا تلك الأعضاء(٧٠).

هذا ما امكن بيانه في متعلق نشوء الحكم وفق الاوجه الإعراب المتعلقة ببلاغة ترتيب الجملة وسياقها، فإن لكل وجه اعربي حكم أفاده، ولكل بلاغة ترتيب سياق مقصد أراده، حيث جاء به للدلالة بإشارة بلاغة الترتيب الى مراده.

الخاتمة:

الحمد لله الذي أنزل من حكم البيان بلاغة وتبيانا، وفصّل بشمول جملة القول معنى وتفهيما وإلزاما، فاختص من عباده فصل القول حجة ودليلا وعنوانا، والصلاة والسلام على من جاء بالمحجة البيضاء لا يزيغ عنها ألا الصم والعميانا، فقد ختم البحث سيره في البليغ من اللسان عن أوجه الجواز لفظا وحكما وتشريعا، فبان مبتغاه عند أحملها فرضا وتكليفا، بعث بالرسل وخوف بالنذر لمن كان دليل الخطاب له مسيرا، فأمست تلك الوقائع طريقا لمن يبتغي الحق سبيلا.

إن بلاغة ترتيب الجملة بين أوجه جوازها المتعددة وما يترتب علية من احكام افادته تلك الوجوه، جعل مجال بحث الفقيه المجتهد أوسع مما تدل عليه ظاهر الصيغة، حيث أن الاحكام تكثر عند تعدد جواز الورود وتعدد صور تشكيله، فما ان من الأصوليين والنحاة واهل البلاغة بد دون الوقوف عند مكنونات بلاغة الترتيب وصياغة التركيب، فصح على هذا حمل النص على اكثر احتمالاته الواردة فيه.

فبين نسق العطف والحذف وتقدير المقتضى بلاغة ترتيب، بان بها جملة من الاحكام، افادتها تلك الاوجه التي وظفها الشرع في الخطاب لبيان الأحكام والعلل والاسباب، فقد افاد كل وجه من أوجه الجواز حكما مستقلا مرادفا لشبهه من تنوع الصيغة وبلاغة الترتيب، فاللسان العربي أعجز الباحثين عن إدراك منتهى دلائله وفوائده، وقد نزل القرآن الكريم بصيغ بلاغية وبيانية أعجزت القوم عن أن يأتوا مثله من حيث نظم اللفظ ودلالة المعنى والفحوى.

وقد تبين أثر بلاغة الترتيب من خلال بنية الجملة وانواعها وتعليل ورودها ودلالتها على الحكم وكيفية نشوئه، وكلها معان اعطت بعدا آخر للجملة وما أفادته من دلالات وأحكام، دل عليها بلاغة ترتيب وانتظام، وفي الختام هذا

جهد المقل في تتبع الآثار فإن كان فيه الصواب فمن الله الفضل والمنة، وإن اعتراه خلل فهو تقصير المقل وعجزه، ولله الحمد عند البدء والختام.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الهوامش:

(١) سورة الأحزاب: ٧٣.

(٢) النحو المصفى ٢٤٦/١.

(٣) سورة الروم الآية: ٤٧.

(٤) من حيث تفسير معنى قوله تعالى دلالة على الحكم المستفاد منه شرعا المتضمن زجرا وبشارة (وَلَقَدْ أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ رُسُلاً إِلى قَوْمِهِمْ فَجاؤُهُمْ بِالْبَيِّناتِ فَانْتَقَمْنا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا وَكانَ حَقًّا عَلَيْنا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ) الذين أرسلنا من قبلك إلى عبادنا، فمن قابلهم بالتصديق وصل إلى خلاصة التحقيق، ومن عارضهم بالجحود أذقناهم عذاب الخلود، فانتقمنا من الذين أجرموا، وأخذناهم من حيث لم يحتسبوا، وشوّشنا عليهم ما أمّلوا، ونقضنا عليهم ما استطابوا وتنعّموا، وأخذنا بخناقهم فحاق بهم ما مكروا، بتوطئتهم بأعقاب أعدائهم، ولم يلبثوا إلا يسيرا حتى رقيناهم فوق رقابهم، وخرّبنا أوطان أعدائهم، وهدّمنا بنيانهم، وأخمدنا نيرانهم، وعطّلنا عنهم ديارهم، ومحونا بقهر التدمير آثارهم، فظلّت شموسهم كاسفة، ومكيدة قهرنا لهم بأجمعهم خاسفة، لطائف الإشارات، القشيري، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك (المتوفى: ٤٦٥هـ)، المحقق: إبراهيم البسيوني، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، الطبعة: الثالثة: ٢٢٣/٣.

(٥) إعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن مُحَمَّد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ) وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات مُحَمَّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ: ١٨٨/٣.

(٦) ينظر: مشكل إعراب القرآن، القيرواني، أبو مُحَمَّد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن مُحَمَّد بن مختار القيسي ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ) المحقق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ:٥٦٢/٢.

(٧) ينظر: إعراب القرآن الكريم، المؤلف: أحمد عبيد الدعاس- أحمد مُحَمَّد حميدان - إسماعيل محمود القاسم، الناشر: دار المنير ودار الفارابي – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ: ٢٠/٣.

(٨) الجواهر الحسان في تفسير القرآن، الثعالبي، أبو زيد عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن مخلوف (المتوفى: ٨٧٥هـ) المحقق: مُحَمَّد علي، عادل أحمد، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٨هـ: ٢١٦/٤.

(٩) سورة آل عمران من الآية: ١٢٦.

(١٠) ينظر: البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان مُحَمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي مُحَمَّد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠هـ: ٣٩٨/٨.

(١١) أخرجه البيهقي، شعب الإيمان: ٤٠٤/١٠(٧٧٠٢)، وابن وهب، الجامع في الحديث: ١٠٩/١(٢٣٥). وأبو بكر مُحَمَّد بن جعفر ، المنتقى من كتاب مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها: ٦٧(٤٩). وأبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي، المجالسة وجواهر العلم:٣٣١/٤(١٤٩٥).

(١٢) هو لفظ جامع لأبواب الخير.

(١٣) ينظر: النحو المصفى٢٨٤/١.

(١٤) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو مُحَمَّد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: القاهرة، الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ:١٦٢.

(١٥) سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني(المتوفى:٢٧٥هـ)، المحقق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت:٣٠٣/٤.

(١٦) سورة الانشراح الأية:٥-٦.

(١٧) سورة النازعات الآية:٢٦.

(١٨) ينظر: تهذيب اللغة، مُحَمَّد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ) المحقق: مُحَمَّد عوض مرعب الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م:٤٩/٢، تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ) المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية: ٢٨/١٣.

(١٩) صحيح البخاري، مُحَمَّد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: مُحَمَّد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ: ٧٣٣/٦.

(٢٠) ينظر: الزهد والرقائق لابن المبارك أبو عبد الرحمن عبد الله بن واضح الحنظلي، التركي ثم المَرْوَزي (المتوفى: ١٨١هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت:٣٤.

(٢١) وقال ابن وثاب وأبو جعفر وعيسى بضمِّها، وفيه خلافٌ، هل هو أصلٌ؟ أو مثقلٌ من المسكِّن.

(٢٢) وتأتي اللام للعهد أو الجنس، والجنس الخاص: ما يشتمل على كثيرين متفاوتين في أحكام الشرع، كالإنسان، والنوع الخاص: هو ما يشتمل على كثيرين متفقين فِي الحكم، كالرجل، والعين الخاص: هو ما له معنى واحد حقيقة ك (زيد)، والجنس العالي: هو الذي تحته جنس وليس فوقه جنس، كالجوهر على القول بجنسيته، والجنس السافل: هو الذي فوقه جنس

وليس تحته جنس، كالحيوان، لأنه الذي تحته أنواع الأجناس، والجنس المتوسط: هو الذي فوقه جنس وتحته جنس كالجسم النامي، والجنس المنفرد: هو الذي ليس فوقه جنس ولا تحته جنس، قالوا: لم يوجد له مثال، والأجناس العالية بسيطة لا يتصور لها حد حقيقي بل ترسم، والجنس يدل على الكثرة تضمنا، بِمعنى أنه مفهوم كلي لا يمنع شركة الكثير فيه، لا بِمعنى أن الكثرة جزء مفهومه، والجنس يدل على جوهر المحدود دلالة عامة، والقريب منه أدل على حقيقة المحدود، لأنه يتضمن ما فوقه من الذاتيات العامة، والفصل يدل على جوهر المحدود دلالة خاصة والجنس ضرب من الشيء، والنوع أخص منه يقال (تنوع الشيء أنواعا) فالإبل جنس من البهائم، وعند الأصولي: الجنس أخص من النوع، والنوع في عرف الشرع قد يكون نوعا منطقيا، كالفرس، وقد لا يكون، كالرّجل، فإن الشرع يجعل الرجل والمرأة نوعين مختلفين نظرا إلى اختصاص الرجل بالأحكام، والجنس عند النحويين والفقهاء هو اللفظ العام، فكل لفظ عم شيئين فصاعدا فهو جنس لما تحته، سواء اختلف نوعه أو لم يختلف وعند آخرين: لا يكون جنسا حتى يختلف بالنوع نحو: الحيوان، فإنه جنس للإنسان والفرس والطائر ونحو ذلك، فالعام جنس وما تحته نوع، وقد يكون جنسا لأنواع، ونوعا لجنس كالحيوان، فإنه نوع بالنسبة إلى الجسم، وجنس بالنسبة إلى الإنسان والفرس، والجزء المحمول إن كان تمام المشترك لحقيقتين فهو الجنس، وإلا فهو الفصل، والفصل قد يكون خاصا بالجنس كالحساس للنامي مثلا، فإنه لا يوجد لغيره، وقد لا يكون، كالناطق للحيوان عند من يجعله مقولا على غير الحيوان. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ) المحقق: عدنان درويش - مُحَمَّد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت: ٣٣٩.

[٢٣] سورة المزمل من الآية: ١٥ – ١٦.

[٢٤] سورة المرسلات: ٤٩ .

[٢٥] ينظر: التبصرة في أصول الفقه، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦هـ)، المحقق: مُحَمَّد حسن هيتو، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ: ١١٧.

[٢٦] ينظر: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ) المحقق: عدنان درويش - مُحَمَّد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت: ٣٣٩.

[٢٧] معاني القرآن وإعرابه، المؤلف: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)،الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م:٣٤١/٥، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، المؤلف: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، المحقق: الدكتور أحمد مُحَمَّد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق: ٤٦/١١-٤٧-٤٨.

[٢٨] ينظر: التبصرة في أصول الفقه، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦هـ)، المحقق: د. مُحَمَّد حسن هيتو، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ: ١١٧، أصول السرخسي، مُحَمَّد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: ٤٨٣هـ)، الناشر: دار المعرفة – بيروت: ٢٢٥/١.

[٢٩] ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، المؤلف: عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م: ٤٥٣/٨.

[٣٠] ينظر: المصدر نفسه.

[٣١] ينظر: النحو المصفى:١/ ٨٦-٨٧-٨٨.

[٣٢] المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م: ١٨٢.

[٣٣] ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها: ٣٤-٣٥.

[٣٤] وهو مجيء الجملة وفق النسق اللغوي الموضوع للترتيب ابتداء عند واضع اللغة، ثم تعددت استعمالات الاوجه جريا على الجواز، لغرض بلاغي ومعنى سياقي دلت عليه الصيغة الواردة خلاف الأصل.

[٣٥] ينظر: الجملة العربية:٣٥.

[٣٦] ينظر: المقتضب، للمبرد مُحَمَّد بن يزيد بن الأزدي، أبو العباس، (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: مُحَمَّد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب - بيروت:٤٦/١.

[٣٧] ينظر: الجملة العربية:٣٦.

[٣٨] ألفية ابن مالك، مُحَمَّد بن عبد الله، ابن مالك، جمال الدين (المتوفى:٦٧٢هـ)، الناشر، دار التعاون: ١٨.

[٣٩] سورة المائدة من الآية: ٢٣.

[٤٠] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ابن هشام الانصاري تحقيق، مُحَمَّد محي الدين عبدالحميد دار الكتاب العربي بيروت لبنان: ٤٣٠/٢.

[٤١] سورة النساء من الآية:٩٠.

[٤٢] ينظر: مغني اللبيب: ٤٣٠/٢، الجملة العربية: ١٨٢-١٨٤.

[٤٣] ينظر: دراسات في فقه اللغة، صبحي إبراهيم الصالح (المتوفى: ١٤٠٧هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م: ١٠٤.

[٤٤] ينظر: الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة: الرابعة: ٣٧٥/١-٣٧٦، دراسات في فقه اللغة، صبحي إبراهيم الصالح (المتوفى: ١٤٠٧هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م:١٠٥.

[٤٥] سورة المائدة من الآية: ٥٤.

[٤٦] سورة البقرة من الآية: ٢١٧.

[٤٧] ينظر: تفسير الشعراوي – الخواطر، مُحَمَّد متولي الشعراوي (المتوفى: ١٤١٨هـ)، الناشر: مطابع أخبار اليوم، ١٩٩٧م: ٣٢٠٣/٥-٣٢٠٤.

[٤٨] ينظر: إعراب القرآن، للنَّحَّاس أبو جعفر أحمد بن مُحَمَّد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات مُحَمَّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ: ٢٧٣/١.

[٤٩] سورة المائدة من الآية: ٥٤

(٥٠) تفسير الشعراوي – الخواطر، مُحَمَّد متولي الشعراوي (المتوفى: ١٤١٨هـ)، الناشر: مطابع أخبار اليوم، ١٩٩٧م: ٣٢٠٣/٥-٣٢٠٤.

[٥١] ينظر: التفسير الوسيط، وهبة بن مصطفى الزحيلي، الناشر: دار الفكر، دمشق، الطبعة، الأولى،١٤٢٢هـ:٧/١-٨.

[٥٢] سورة المائدة من الآية: ٦.

[٥٣] سنن الترمذي، مُحَمَّد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق: مجموعة محققين، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية،١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م: ٢٠٧/٣(٨٦٢).

[٥٤] السنن الكبرى، البيهقي أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر(المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: مُحَمَّد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م:١٣٠/١(٣٨٠).

[٥٥] سورة المائدة من الآية: ٦.

[٥٦] ينظر: تفسير النصوص، مُحَمَّد أديب صالح، المكتب الاسلامي، الطبعة الرابعة١٤١٣هـ-١٩٩٣م: ٢٥٧/١.

[٥٧] الجملة المتقدمة لهذا الشرط هي أمره تعالى باستعمال الماء فرضا على كل حال، لمن أراد الصلاة الواجبة أو التطوع، فإن تيمم مع وجود الماء والصحة ولم يستعمل الماء كان عاصيا؛ لأنه لم يأت بما أمر به ولأنه لم يستعمل ما أمر باستعماله في غسل أعضائه المذكورة في آية الوضوء والغسل. ينظر: الإحكام ابن حزم: ٢٦/٧.

[٥٨] هذا الحكم في الفرض ويستحب تجديد الوضوء لكل صلاة بناء على ظاهر اللفظ.

[٥٩] ينظر: تفسير الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن مُحَمَّد (المتوفى:٥٠٢هـ)، تحقيق: مُحَمَّد عبد العزيز بسيوني، الناشر: كلية الآداب، جامعة طنطا، الطبعة الأولى:١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م: ٢٨٢/٤-٢٨٣-٢٨٤.

[٦٠] صحيح ابن حبان، مُحَمَّد بن حبان بن أحمد بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م:٦٠٧/٤(١٧٠٨).

[٦١] وهذا ثابت بفعله عليه الصلاة والسلام، ولازم لقوله:(وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ)، وهو مذهب جمهور العلماء.

[٦٢] ينظر: الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم الظاهري مُحَمَّد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي القرطبي (المتوفى: ٤٥٦هـ)، المحقق: أحمد مُحَمَّد شاكر الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت: ١١١١٢/٤-١١٣.

[٦٣] ينظر: الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن مُحَمَّد بن سالم الثعلبي (المتوفى: ٦٣١هـ)،المحقق: عبد الرزاق عفيفي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- لبنان: ٦٢/٣.

[٦٤] سورة الحجر الآية: ٨٧.

[٦٥] ينظر: قواطع الأدلة في الأصول، السمعاني أبو المظفر، منصور بن مُحَمَّد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي التميمي الحنفي ثم الشافعي (المتوفى: ٤٨٩هـ)، المحقق: مُحَمَّد حسن مُحَمَّد حسن اسماعيل الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٩م: ٢٢١/١.

[٦٦] فالراجح إن المراد بقراءة الخفض الغسل، بقراءة النصب التي لا احتمال فيها، وبكثرة الأحاديث الثابتة بالغسل، والتوعد على ترك غسلها في أخبار صحاح لا تحصى كثرة أخرجها الأئمة، ثم إن المسح في الرأس إنما دخل بين ما يغسل لبيان الترتيب على أنه مفعول قبل الرِّجليْن، التقدير فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين وامسحوا برءوسكم، فلما كان الرأس مفعولا قبل وسبب الخلاف حسب رأي البعض أن الفاء توجب التعقيب في قوله: (فَاغْسِلُوا) فإنها لما كانت جوابا للشرط ربطت المشروط به، فاقتضت الترتيب في الجميع، وأجيب بأنه إنما اقتضت البداءة في الوجه إذ هو جزاء الشرط وجوابه، وإنما كانت تقتضي الترتيب في الجميع لو كان جواب الشرط معنى واحدا، فإذا كانت جملا كلها جوابا لم تبال بأيها بدأت، إذ المطلوب تحصيلها، ورأى أخرون إن الترتيب إنما جاء من قبل الواو، وليس كذلك، فلو كان الاشتغال بالوضوء فوات الوقت لا يتيمم عند أكثر العلماء، ومالك يجوز التيمم في مثل ذلك؛ لأن التيمم إنما جاء في الأصل لحفظ وقت الصلاة، ولولا ذلك لوجب تأخير الصلاة إلى حين وجود الماء. ينظر: الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى:٦٧١هـ) تحقيق : أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش الناشر : دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة : الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م: ٩١/٦-٩٨.

[٦٧] ينظر: أصول السرخسي، مُحَمَّد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة (المتوفى: ٤٨٣هـ)، الناشر: دار المعرفة – بيروت: ١٩/٢.

[٦٨] ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل، النسفي أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين(المتوفى: ٧١٠هـ) تحقيق: يوسف علي بديوي، الناشر: دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م: ٤٣٠/١.

[٦٩] سورة المائدة من الآية: ٦.

[٧٠] ينظر: البحر المحيط في التفسير المؤلف: أبو حيان مُحَمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي مُحَمَّد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ:١٨٧/٤.

المصادر:

القرآن الكريم.

١. الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم الظاهري محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي القرطبي (المتوفى: ٤٥٦هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٢. الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي (المتوفى: ٦٣١هـ)،المحقق: عبد الرزاق عفيفي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت– دمشق– لبنان.

٣. أصول السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة (المتوفى: ٤٨٣هـ)، الناشر: دار المعرفة – بيروت.

٤. إعراب القرآن الكريم، أحمد عبيد الدعاس، أحمد محمد حميدان، إسماعيل محمود القاسم، الناشر: دار المنير ودار الفارابي – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ.

٥. إعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ) وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

٦. إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – مصر/ القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٧. ألفية ابن مالك محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، الناشر: دار التعاون.

٨. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠هـ.

٩. شعب الإيمان، للبيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، الدار السلفية ببومباي – الهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣م.

١٠. تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ) المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

١١. التبصرة في أصول الفقه، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦هـ)، المحقق: د. محمد حسن هيتو، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

١٢. تفسير الخواطر الشعراوي، محمد متولي(المتوفى:١٤١٨هـ)،الناشر: مطابع أخبار اليوم، ١٩٩٧م.

١٣. تفسير الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (المتوفى:٥٠٢هـ)، تحقيق: محمد عبد العزيز بسيوني، الناشر: كلية الآداب، جامعة طنطا، الطبعة الأولى:١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١٤. تفسير القرآن من الجامع لابن وهب أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي (المتوفى: ١٩٧هـ)، المحقق: ميكلوش موراني، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى ٢٠٠٣م.

١٥. تفسير النصوص، محمد أديب صالح، المكتب الاسلامي، الطبعة الرابعة١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

١٦. التفسير الوسيط، وهبة بن مصطفى الزحيلي، الناشر: دار الفكر، دمشق، الطبعة، الأولى،١٤٢٢هـ.

١٧. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ) المحقق: محمد عوض مرعب الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

١٨. الجامع في الحديث لابن وهب، أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي (المتوفى: ١٩٧هـ)، المحقق مصطفى حسن حسين محمد أبو الخير، الناشر: دار ابن الجوزي – الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

١٩. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى:٦٧١هـ) تحقيق : أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش الناشر : دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة : الثانية ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٢٠. الجملة العربية تأليفها وأقسامه، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر عمان الطبعة الرابعة، ١٤٤٤هـ- ٢٠١٣م

٢١. الجواهر الحسان في تفسير القرآن، الثعالبي، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف (المتوفى: ٨٧٥هـ) المحقق: محمد علي، عادل أحمد، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٨هـ.

٢٢. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.

٢٣. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة، الرابعة.

٢٤. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، المؤلف: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.

٢٥. دراسات في فقه اللغة، صبحي إبراهيم الصالح (المتوفى: ١٤٠٧هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.

٢٦. الزهد والرقائق لابن المبارك أبو عبد الرحمن عبد الله بن واضح الحنظلي، التركي ثم المرْوزي (المتوفى: ١٨١هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

٢٧. سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني(المتوفى:٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

٢٨. سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق: مجموعة محققين، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية،١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٢٩. السنن الكبرى، البيهقي أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر(المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٣٠. شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: القاهرة، الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ.

٣١. صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٣٢. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٣٣. عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: حسن موسى الشاعر، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٣٤. قواطع الأدلة في الأصول، السمعاني أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي التميمي (المتوفى: ٤٨٩هـ)، المحقق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٩م.

٣٥. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ) المحقق: عدنان درويش - محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

٣٦. لطائف الإشارات، القشيري، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (المتوفى: ٤٦٥هـ)، المحقق: إبراهيم البسيوني، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، الطبعة: الثالثة.

٣٧. المجالسة وجواهر العلم، أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي (المتوفى : ٣٣٣هـ)، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: جمعية التربية الإسلامية، البحرين، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ١٤١٩هـ.

٣٨. المجالسة وجواهر العلم، أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي (المتوفى : ٣٣٣هـ)، المحقق : أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: جمعية التربية الإسلامية البحرين، دار ابن حزم، بيروت - لبنان: ١٤١٩هـ.

٣٩. مدارك التنزيل وحقائق التأويل، النسفي أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين(المتوفى: ٧١٠هـ) تحقيق: يوسف علي بديوي، الناشر: دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.

٤٠. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٤١. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) المحقق: شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد، وآخرون إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م.

٤٢. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) المحقق: شعيب الأرناؤوط الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م.

٤٣. مشكل إعراب القرآن، القيرواني، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ) المحقق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ.

٤٤. معاني القرآن وإعرابه، المؤلف: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى:٣١١هـ)، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.

٤٥. مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ابن هشام الانصاري تحقيق، محمد محي الدين عبدالحميد دار الكتاب العربي بيروت لبنان.

٤٦. المقتضب، للمبرد محمد بن يزيد بن الأزدي، أبو العباس، (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب – بيروت.

٤٧. المنتقى من كتاب مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها، أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاكر الخرائطي السامري (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تحقيق: محمد مطيع الحافظ، وغزوة بدير، الناشر: دار الفكر – دمشق سورية، سنة النشر، ١٤٠٦هـ.

٤٨. النحو المصفى، محمد عيد، الناشر: مكتبة الشباب.